

بيان

شكلت قضية التربية والتكوين المحور الأساس للخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى 60 لثورة الملك والشعب، مساء يوم الثلاثاء 20 غشت 2013، حيث أكد جلالتة على "أن الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين يقتضي إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكان الضعف والاختلالات .. كما لا ينبغي إقحامه في الإطار السياسي المحض، وأن لا يخضع تدبيره للمزيدات أو الصراعات السياسية. بل يجب وضعه في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، غايته **تكوين وتأهيل الموارد البشرية**، للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجح. مع الاستثمار الإيجابي للطاقات البشرية بحفظ الكرامة والحق في الارتقاء الاجتماعي و المهني"

بناء على ما سبق و أمام القرارات الوزارية الأخيرة بالإقصاء الممنهج للموظفين من اجتياز مباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين 2014 دون أي سند قانوني والذي برره مسؤول وزاري - بعد اتصال مباشر أجرته معه التنسيقية - بالخصائص الذي سيعرفه القطاع التعليمي خاصة الابتدائي ... بسبب ولوج ما يفوق 800 أستاذ وأستاذة للمراكز التربوية في شتتبر المقبل. وهذا كله يحدث في ظل صمت النقابات وغياب أي رد فعل لها على هذه القرارات الجائرة.

في ظل هذه التطورات الخطيرة تدعو التنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي و الثانوي الإعدادي حاملي الإجازة إلى :

❖ تمكين جميع الموظفين وخاصة الأساتذة من اجتياز مباراة المراكز الجهوية وكذا إلغاء المذكرة المشؤومة لسنة 2005 المنظمة لكيفية التحاق الموظفين بمراكز التكوين لما فيها من مبالغة وشطط في استعمال السلطة، بهدف منع الأستاذ(ة) من حق الارتقاء المهني و تغيير الإطار بما يناسب شواهد التعليمية العليا.

❖ إصاف جميع الفئات المتضررة من المراسيم والمذكرات الموسمية والمزاجية المكرسة للفنوية والتميز للحد من الاحتقان والاحتجاجات المستفحلة في القطاع.

❖ العمل على إعادة الاعتبار للشواهد المدرسية والجامعية وتمثينها من خلال بلورة تعليم وظيفي مسير لواقع المنظومة التربوية.

كما تدين التنسيقية التراجعات عن المكتسبات المهنية لموظفي قطاع التعليم من خلال:الرفع من سن التقاعد - تجميد الترقيات- إلغاء التقاعد النسبي - إلغاء الترقية بالشواهد - التضييق على حق متابعة الدراسة الجامعية - الاقتطاعات غير القانونية... و اللائحة تطول

كما تستغرب التناقض الحاصل بين المذكرة المنظمة لمباريات المراكز الجهوية التي تحرم الموظفين و بين البوابة الإلكترونية الخاصة بالتسجيل والتي تشير إلى معلومات المترشح الموظف، كما أن التسجيل بها متاح للموظفين وغيرهم.

وإن التنسيقية الوطنية وهي تستحضر السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر منه البلاد والاختلالات البنيوية العميقة التي تعاني منها المنظومة التربوية فإنها تذكر بمطالبها العادلة والمشروعة التي تتجلى في:

• **الحق في تغيير الإطار بناء على شهادة الإجازة دون قيد أو شرط سواء من تاريخ الترسيم أو تاريخ الحصول عليها مع الاحتفاظ بالأقدمية في الرتبة و الدرجة. عملا بمبدأ الحق في الارتقاء الوظيفي والاجتماعي خاصة في ظل الخصائص المهول واعتماد الترقية بالتكاليف التي لم تسلم هي الأخرى من الشبهات.**

• **ترقية جميع أوضاع الأساتذة المجازين إلى السلم العاشر مبدئياً.**

• **استرجاع السنوات المقرصنة مادياً وإدارياً وما يترتب عنها من ترقيات ومناصب باحتساب النقط والأقدمية.**

• **تشبيث الأساتذة المكلفين خارج سلكهم الأصلي في مناصبهم مع احتساب سنوات التكليف في الأقدمية والدرجة عند الإدماج في إطار أستاذ الثانوي التأهيلي.**

• **فتح درجة خارج السلم لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي.**

• **فتح مباراة التبريز و مسالك أخرى في وجه الأساتذة حاملي الشواهد الجامعة، والحق في متابعة الدراسات العليا، إذ من العبث حرمان المدرس من تنمية قدراته المعرفية خاصة في ميدان التربية.**

• **أحقية الأساتذة حاملي الشواهد الجامعة في المناصب المالية المحدثة أو الشاغرة في المصالح الإدارية و المؤسسات التربوية التابعة للوزارة الوصية.**

وبناء على ما سبق الإخبار به فإن التنسيقية تؤكد دعمها المطلق لمحرومين من اجتياز مباراة المراكز التربوية، وتؤكد على خيار التصعيد والتضحية والنضال بشكل غير مسبوق في برنامجها النضالي الذي سيعلن عنه لاحقاً، من أجل استرجاع كافة الحقوق المشروعة ورد الاعتبار للمدرسة العمومية وصون كرامة رجال ونساء التعليم وفي الأخير تهيب بجميع الأساتذة والأستاذات إلى الالتفاف حول التنسيقية والانخراط الفعال في جميع محطاتها النضالية.

وما ضاع حق وراءه مطالب

التنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي حاملي الإجازة - المكتب الوطني -